الفصل الرابع

سياسات مكافحة الفقر والجوع

(أ) سياسات الأمن الغذائى

(ب) الأمن الغذائى ومكافحة الفقر

(ج) المطاعم الشعبية

(د) الإصلاح الزراعى الأسرى

obeikan.com

ـ لولا داسيلفا الفقير النشأة

ترى كيف كان يحلم بمحتوى سله غذاء البرازيليين؟ وعندما جاءت الفرصة ليرأس البرازيل تحول الحلم بإصرار وعناد إلى سياسات عاجله وحيوية لتؤمن الغذاء من ناحية وتكافح الفقر الذى استشرى فى البرازيل من ناحية أخرى، ويبدع داسيلفا ورفاقه فى الأمن الغذائى فتطرح فكرة الاصلاح الزراعى الأسرى ليكون مدخلا لبرنامج القضاء على الجوع فى البرازيل أو ما يسمى برنامج (الجوع صفر) وعلى الدرب يعطى ضمانات بغدٍ تودع فيه البرازيل الجوع لتكمل مسيرة عنيدة وفاعلة فى القضاء على الفقر.

(أ) سياسات الأمن الغذائى

فى بداية حكم الرئيس لولا داسيلفا بدأت البرازيل فى تنفيذ سياسة الأمن الغذائى والتغذية بداية من عام 2003، تزامنا مع برنامج الجوع صفر. وبعد مرور ثلاث سنوات، يمكننا إجراء بعض التقيمات والوقوف عند التحديات التى لا تزال تواجهنا لكى نجعل من الغذاء حقا لجميع المواطنين. وهذا المشروع على قدر كبير من الاهمية، فقد واجه الكثير من الصعوبات، منها صعوبات استطاع المشروع أن يتغلب عليها، وأخريات تم التغلب عليها فيما بعد حتى تم تحقيق الفعالية المرجوة من سياسة الأمن الغذائى فى البرازيل.

نرى ان تلك الصعوبات قد واجهت أيضا العديد من الدول الأخرى فى منطقة أمريكا اللاتينية. والتى من بينها:

نظرة المجتمع إلى قضية الغذاء. المجتمع البرازيلى لا يرى الغذاء كحق من حقوق المواطن، فهو حق غير ظاهر.

كثرة الحديث والمناشدات الاجتماعية والسياسية بشكل استغاثى للقضاء على الجوع، عن طريق عدة طرق وبشكل دائم.

عدم وجود تصميم واضح للسياسات الاجتماعية بشكل عام، الأمر الذى أدى إلى التعدد الرأسى المفرط للقطاعات القائمة على تلك الأعمال، والتى قد يكون لها اجراءات تعرقل تنفيذ سياسات الأمن الغذائى والتغذية.

تعزيز برامج تحويل الدخل التى لها منهج منفصل عن فكرة اقتناء الغذاء.

فى عام 2002 تم انتخاب لويس إيناسيو لولا دا سيلفا رئيسا

لجمهورية البرازيل، وقد اختار مشروع مكافحة الجوع أو الجوع صفر ليكون واحدا من أهم برامجه خلال حملته الانتخابية.

بدأ برنامج الجوع صفر قبل عامين من الانتخابات، من خلال التنسيق من معهد المواطنة، كمؤسسة خيرية وغير حكومية، التى كان يرأسها فى ذلك الوقت لولا نفسه.

بعد الانتخابات وفوز لولا بالرئاسة قامت الحكومة بتنفيذ ذلك البرنامج الذى حظى بتأيد جماهيرى كبير، إلى جانب تأييد فى جميع أنحاء العالم، فكان بمثابة اقتراح لضمان سياسة الأمن الغذائى لدول العالم الثالث.

كان من أول أعمال لولا بعد توليه منصب الرئيس هو إنشاء حقيبة وزارية للأمن الغذائى ومكافحة الجوع، وخصص لها ميزانية كبيرة، قدرت بنحو 1.8 مليار ريال برازيلى، وأعاد إنشاء المجلس الوطنى للأمن الغذائى والتغذية، كجهاز يقدم المشورة لرئيس الجمهورية، والمكون من 62 عضوا من بينهم 13 وزيرا و38 من ممثلى المجتمع المدنى و11 مراقبا.

بعد سنتين وعشرة أشهر، قام برنامج مكافحة الجوع (الجوع صفر) بتعزيز حق المواطن من الغذاء الكافى، من خلال سياسة الأمن الغذائى والتغذية والزراعة الأسرية، وتشجيع تأسيس الجهات التعاونية، وزيادة اعمال البنية التحتية، حيث اتيحت فرصة امام المواطن للوصول إلى التثقيف الغذائى.

للمرة الأولى يتم إدراج مفهوم حق الإنسان فى الغذاء فى السياسات العامة للدولة، من خلال تنفيذ برنامج الجوع صفر فى عام 2003. وقد ساعدت تلك السياسات فى نشر مفهوم الأمن الغذائى فى العملية التشاركية بين قطاعات الإدارة المختلفة والمجتمع. واستطاعت أن تتميز

عن العديد من السياسات الاخرى، باتباعها نهجا متكاملا فى التعامل من خلال الجهات الحكومية على جميع مستويات الحكومة الثلاثة وبطريقة تشاركية، ومع المجالس الوطنية، والقطاعات المسئولة عن الأمن الغذائى.

برنامج الجوع صفر قام بتدشين سياسات جديدة تهدف إلى تحسين الوضع العام للمواطن، من خلال التوسع فى حلقة اتصال الحكومة، واضافة شركات جديدة ومتطوعين جدد من القطاعات المختلفة لخدمة مسار البرنامج. فمن أهم انجازات البرنامج هى انه حقق أمنا غذائيا على المستوى الاقليمى عن طريق تعزيز سياسات توزيع الدخل، وتشجيع شراء المواد الغذائية المحلية، وأيضا من خلال برنامج شراء الغذاء من خلال الزراعة الأسرية، الذى انعكست أثاره ونتائجة إلى زيادة نسبة الأغذية الموزعة من جانب الأسر البرازيلية المنتجة، والذى أدى إلى تحفيز حركات التوظيف وزيادة الدخل وكل هذا من خلال التعاون مع حكومات الولايات وحكومات المحليات، بالإضافة إلى انجازات أخرى تتمثل فى: عمليات التكامل والاندماج مع الجهات الحكومية الأخرى، وخاصة خلال الإجراءات الهيكلية، مثل اقتراح الإدارة التشاركية، التى تعمل كرقابة اجتماعية لبرامج التحويلات النقدية، ومساعدة السكان الأصليين، ومزارعى الأسرة.

ومع ذلك، فإن التحديات كانت هائلة، اولا لأن السياسات كانت محدودة مقارنة بحجم قضية القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائى والتغذية لجميع المواطنين. وثانيا، لأن الحصول على الغذاء لم يكن فى المخيلة الشعبية كحق من حقوق المواطن، بل باعتباره عطاء أو عطفا سياسيا. وثالثا لأن هناك منافسة قوية بين ما يسمى بتصحيح أوضاع المالية العامة، والذى يترتب علية تخفيض الإنفاق الاجتماعى

واصابته بالركود، وبين الطلب على الموارد لضمان الأمن الغذائى والتغذية. وأخيرا، نرى أن هناك اختلافات فى المفاهيم عندما يتعلق الأمر بتحديد أفضل وسيله لضمان الحماية الاجتماعية وتوفير فرص الحصول على الغذاء فى البلاد.

التحليل الذى تم بخصوص تنفيذ برنامج الجوع صفر كان له أهمية كبرى فى رؤية وتحديد الصعوبات والتحديات والقيود التى يجب التغلب عليها لتنفيذ سياسة الأمن الغذائى والتغذية فى البلاد.

بجانب هدف الحث على المساهمة فى النقاشات القائمة حول تنفيذ سياسات الأمن الغذائى فى أمريكا اللاتينية وخاصة البرازيل والتركيز على الجوانب المؤسسية، والبنود التى تعتبر الأكثر أهمية، والتى أظهرت أنه بالرغم من التحديات، فإن للدولة دورا رئيسيا وحاسما فى صياغة وتنفيذ ورصد ومراقبة سياسات الأمن الغذائى والتغذية (SAN) فى أمريكا اللاتينية.

obeikan.com

(ب) الأمن الغذائى ومكافحة الفقر والجوع

الانقسام بين مكافحة الجوع والأمن الغذائى، إلى جانب عدم احتواء الثقافة الوطنية قديما لفكرة الأمن الغذائى (سان san) كمطلب اجتماعى، يجلب لنا نتيجة حتمية متمثلة فى ترجيح سياسة مكافحة الجوع على سياسة الأمن الغذائى والتغذية، وهو الأمر الذى يؤدى إلى خطأ فى المفاهيم، وتبعية وخصوع سياسة الأمن الغذائى والتغذية للسياسات الطارئة لمكافحة الجوع فى الوقت الذى ينبغى فية أن يكون العكس هو الصحيح – حيث ان مكافحة الجوع تعتبر جزءا من سياسة دائمة للأمن الغذائى وضمان الحق فى الغذاء .

عندما تكون سياسة مكافحة الجوع والفقر لها الأسبقية والأولوية فى أهداف الحكومة، يكون الخلاف على تنسيق تلك الأهداف أمرا حتميا لا مفر منه. الربط المباشر بين الجوع والفقر المدقع، يعطى صورة طبيعية لدى الجميع بأنه يتم إدراج قضية مكافحة الجوع فى استراتيجية أكبر بكثير من أستراتيجية مكافحة الفقر (وقد يساعد على هذا الارتباك، طرق النشر وتوصيل المعلومات من جانب الحكومة، فسياسات وبرامج القضاء على الجوع، مثل برنامج الجوع صفر تعرض على انها برامج للحل الامثل لمشكلة الجوع فى البرازيل). وبالتالى، برامج اقتناء الغذاء، والتى تسعى إلى ضمان حق أساسى ملموس للمواطن، قد تواجه خفضا فى المخصصات إلى الحد الأدنى من المساعدات. ويساهم فى ذلك عدم وجود قياس إحصائى وطنى دائم على انعدام الأمن الغذائى.

حيث ترتبط مفاهيم انعدام الأمن الغذائى الجوع والفقر على مدى حصول المواطن على الغذاء واستهلاكه بشكل فعلى، وبالتالى يكون من الصعب عمل مسح لتلك القياسات، لانها تتطلب أساليب قياس متخصصة ودقيقة.

هناك قياسات مشابهة فى البرازيل، مثل بحث موازنة الأسرة (POF)، والذى أجراه المعهد البرازيلى للجغرافيا IBGE. وقد أفاد آخر استطلاع تم فى 2002–2003، ان نحو ٪46.6 من الأسر البرازيلية تواجه صعوبة فى الحصول على ما يكفيها من الغذاء، و٪13.8 منهم يواجهون مثل تلك الصعوبات بصورة متكررة. وكانت النسب مشابهة إلى حد ما فى شمال البرازيل،، ٪63.9 و٪17.2، وفى الجنوب الشرقى، ٪60.8 و٪19.3 على الترتيب، فهى نسب عالية جداً، تبين لنا خطورة المشكله فى البلاد .

مع تطبيق مقياس جامعة ارويك (Warwick) فى مجال الأمن الغذائى يكون الوضع أكثر خطورة، حيث تشير بيانات برنامج المسح الوطنى لعينة من الأسر فى عام 2004 إلى ان 39.9 مليون برازيلى، أى ما يعادل 21.7 ٪ من الإجمالى، موزعين على 9.7 مليون أسرة فى ظروف من انعدام الأمن الغذائى الشديد أو المعتدل. بالإضافة إلى من يحصلون على دخل شهرى يقدر بأقل من عدد 1 من الحد الأدنى للأجور، ويمثل تعدادهم نحو 34.8 مليون، أى 78.7% من السكان، أيضا فى ظروف من انعدام الأمن الغذائى الشديد أو المعتدل. كل تلك الاحصائيات تشير إلى أن هناك علاقة قوية بين انعدام الأمن الغذائى والدخل. مما يساعدنا فى تحديد السكان من ذوى الدخل المنخفض ستكون لهم الاسبقية والأولوية فى الاستفادة من البرامج العامة للأمن الغذائى. ولكن هذا لا يعنى أن تحويلات الدخل هى أفضل وسيله لمكافحة انعدام الأمن الغذائى.

تلك الدراسات التى حدثت مؤخرا قد تساعد فى التقييم الجيد للوضع، فمن المعتاد فى مثل تلك الظروف أن يتم تقييم حالات الجوع من خلال مستوى خط الفقر، أو عن طريق دخل الأسرة، والذى قد

يؤدى إلى استحالة ضمان طعام على نحو كاف. كل تلك الظروف تزيد من صعوبة الفصل بين النوعين التاليين: الأسر غير القادرة على اقتناء الطعام بشكل دائم أو منتظم، والأسر الفقيرة من ذوى الدخل المنخفض.

الفرق بين مكافحة الفقر وضمان الأمن الغذائى والتغذية ليس ببسيط ويحتاج إلى تمعن. حيث أن سياسات الأمن الغذائى تسعى لضمان الحق الأساسى من الغذاء وتهدف إلى ضمان المساعدة فى حالات انعدام الأمن الغذائى. وقد نرى أن مفهوم الأمن الغذائى يجلب معه بعض الممارسات السياسية التى تؤدى إلى التوسع فى مفهوم المواطنة، وتعمل على التغلب على التراث الأبوى وتساعد فى تجنب تذبذب البرامج الاجتماعية التعويضية الأخرى.

بناء على بعض المعايير الموضوعية، لوحظ أن نموذج برنامج مكافحة الفقر الذى تم اعتماده فى السنوات الأخيرة فى البرازيل، متشابه مع مثيله فى بلدان أمريكا اللاتينية، فهى برامج تحدث على فترات، وتضم العديد من المواطنين، وتقوم بتحويلات نقدية غير كافية لكى تخرج الأسرة من حاله الفقر، ويترتب على ذلك اعتماد الاسرة على تلك الموارد بشكل مستمر.

فى هذا السياق، نرى ان الاندماج بين الأمن الغذائى والمساعدات الاجتماعية من جانب الحكومة الاتحادية، ثم برنامج البولسا فاميليا بعد ذلك بكل ما يحمله من قوة، جلب مخاطر فقدان الهوية لسياسة الأمن الغذائى والتغذية ومكافحة الجوع.

قام برنامج البولسا فامليا بتوحيد البرامج المسئوله عن التحويلات المالية، كبرنامج كارت الغذاء الذكى (PCA)، والبولسا أسكولا Bolsa escola منحة مدرسية والبولسا المنتاسا منحة التغذية وفى اكتوبر 2003، حيث كان الهدف هو انشاء برنامج موحد قوى لتقديم خدمة

حقيقية للمواطن البرازيلى الفقير، من خلال موازنة سنوية مضمونة، والتى قد تصل إلى 10 مليارات ريال برازيلى فى السنة.

هذا الاندماج أدى إلى تغيير نظرى فى برنامج كارت الغذاء الذكى، حيث أنه سابقا كان عبارة عن برنامج لتسهيل عملية الوصول للغذاء، فأصبح يعمل لضمان الحد الادنى للدخل بهدف مكافحة الفقر. تلك التغيرات النظرية أدت إلى فقد البرنامج قوته، بخلاف ان التنسيق اصبح بعيدا كل البعد عن قضية الأمن الغذائى، ذلك الربط لم يتم بالشكل المفهوم للبرنامج الموحد، بالرغم من ادراج ان من اهدافة مكافحة الجوع والفقر. وقد ساهم فى ذلك أيضا الانقسامات التى تمت فى لجنة إدارة برنامج الجوع صفر والتى تخدم المناطق القاحله.

بعد انشاء برنامج البولسا فاميليا، تم تدريب تلك اللجان الإدارية على العمل فى مجال سلامة الأغذية وتنظيم أعمال برنامج مكافحة الجوع. اليوم، ٪79 من المحليات، يكون فيها المسئول عن إدارة البرنامج على اتصال دائم بمنطقة المساعدات الاجتماعية ومجالس الرقابة الاجتماعية التى تم إنشاؤها لمعالجة الخلل. وأصبح الجميع يعمل من أجل الرعاية الاجتماعية.

42% من المجالس الحكومية الاتحادية، تم إنشاؤها لخدمة البرامج الاجتماعية، وتم تعديل الشكل العام لـ ٪58 من المجالس الموجودة من قبل لكى تتناسب مع السياسات الحالية. منها 83.7% مرتبطة بالمجالس الاجتماعية، و٪1.3 بالصحة، و٪0.6 بالتعليم، كل هذا فى عام 2003 من قبل وزارة التنمية الاجتماعية للأمن الغذائى ومكافحة الجوع، والتى وفرت نحو 50 ريالا برازيلى لكل أسرة لشراء أغذية محلية. وفقا لبيانات وزارة التنمية الاجتماعية فى يوليو 2006.

من جانب أخر، تأتى فكرة تحفيز الاقتصاد المحلى القومى من خلال

برامج اقليمية مكملة تساعد فى الحصول على نتائج فورية ومحددة، تخدم الأسرة وتعمل على التغلب على الفقر، من خلال تعليم الأطفال، ومتابعة الدورات الصحية والتعليم الأساسى والتدريب المهنى.

و بهذا نرى أن التعريف الحالى للبرنامج يظهر فى طياته ان البولسا فاميليا لا يتعامل كبرنامج لتوفير الغذاء، ولكن كبرنامج لمكافحة الفقر بشكل كامل، أى أنه برنامج ذو قوة ذاتية.

التقارير المقدمة من الحكومة أوضحت أن « برنامج البولسا فاميليا هو أكبر برنامج للتحويلات النقدية الذى تم تنفيذها فى البلاد». حيث يدور عمل البرنامج حول 3 محاور رئيسية:

الاول هو التخفيف من حدة الفقر بشكل فورى عن طريق تحويلات الدخل المباشرة.

الثانى هو كسر حدة الفقر بين الأجيال من خلال المساعدات الاجتماعية فى مجالات الصحة والتعليم؛

ثالثا، هو البرامج التكميلية الحكومية فى مجالات خلق فرص العمل والدخل ومحو الأمية. فقد تبين ان برنامج البولسا فاميليا قام بتقديم خدمات لنحو 11.1 مليون أسرة حتى يونيو 2006، بحجم موارد يقدر بـ 8.3 مليار سنويا. فهو برنامج يقوم على تعديل وتصحيح مسار المواطنين، لكونه برنامجا يقدم المساعدات الاجتماعية على نحو متزايد للأسر على المستوى الاتحادى، ومستويات أخرى من الحكومة.

لتوفير صياغة فعالة لبرنامج البولسا فاميليا مع البرامج التكميلية، تم توفير الموارد بالإضافة إلى وجود هيكل تنفيذى للبرنامج، وتخطيط على المدى المتوسط. فأمام القيود الخاصة بالميزانية قامت الحكومة بتقديم الاستفادة على سبيل الاولوية فى شكل تحويلات نقدية فى

الوقت وعملت على زيادة المستفيدين وزيادة الموارد تدريجيا لتوفير برامج متكاملة وأكثر هيكلية.

تم الانتباه عند التحدث عن الأمن الغذائى والتغذية، يتطلب أن تكون البرامج أكثر رعاية واكثر شمولية، فيجب تعميم الفائدة لكل مستحقيها من الأسر الفقيرة عن طريق توفير دخل مناسب لتلك الأسر، كما ينص القانون على انه لا يجب ان يتم اتباع سياسة الاولوية فى الاستفادة فى حالات الضعف، اى عند وجود أطفال يعانون سوء التغذية، أو إذا كان هناك خطر اجتماعى أو فى حالة الكوارث أو الطوارئ، فيجب توفير الموارد لكل مواطن يمر بتلك الظروف.

تتمثل الصعوبات الاساسية لتنفيذ أى برنامج أجتماعى وتوفير الحد الادنى للدخل فى مؤشرات ومعايير انهاء حق الاستحقاق للمواطن، فمثلا، عندما يتم تحديد ان يكون الحد الادنى للاستحاق على نحو 100 ريال برازيلى للفرد، فماذا عن الأسرة التى حدها الأدنى 100.50 ريال، أى بفارق 00.50 فقط عن حد الاستحقاق؟ هنا يجب ان نعرف كيف يتم تحديث تحديد خط الفقر مع مرور الوقت؟ وما هى المعايير المستخدمة للتحديد؟ وما هى معايير خروج الأسر من الاستحاق للبرنامج اذا استمرت العائلة فى حاله ضعف حتى بعد زيادة مستوى الدخل؟

بهذه الطريقة، فقد نتج عن انشاء برنامج البولسا فاميليا الغاء العمل بمبدأ الأولوية والتحكم فى مدخل ومخرج البرامج الاجتماعية،مثل: برامج التغذية والأمن الغذائى، ومحو الأمية وغيرها. بعد البولسا فاميليا تصل المساعدات إلى مستحقيها. الأن يجب علينا ان نقف كثيرا للدراسة وللتحليل لكل تلك النتائج. فى الواقع، ما يحدث فى البرازيل هو ما يجرى حاليا فى العديد من البلدان، وخاصة فى بلدان أمريكا اللاتينية، مثل المكسيك (برنامج الفرص / بروجريسا)؛ وكولومبيا

(أسر فى منظمة العمل)؛ وهندوراس (– Asignación Familia PRAF)؛ وجامايكا (برنامج النهوض من خلال الصحة والتعليم – PATH)؛ ونيكاراغوا (ريد للحماية الاجتماعية – RPS)؛ وشيلى (شيلى المتضامن)؛ وفى الأرجنتين (خيفيز وخيفيز).

وفقا لجورديلوا « البرامج الاجتماعية فى دول أمريكا الجنوبية واجهت أربعة تحديات هى:

تحدى الاستدامة، والذى يتمثل فى مدى استمرارية الأسر المستفيدة فى البرامج الخاصة بالتعليم والصحة فى حالة توقف دفع المساعدات.

تحدى الاستقلالية، حيث أنه من الصعب معرفة متى سوف يتوقف البرنامج عن مساعدة الأسر وما هى معايير الخروج من البرنامج.

المبالغ المحولة، تمثل صعوبة تكمن فى كيفية تحديد المبلغ المناسب والتى تتطلب أن يكون المبلغ كافيا للقضاء على عمل الأطفال، وفى نفس الوقت يجب الا يكون سببا فى توقف السعى للبحث عن عمل من جانب البالغين

عدم التضافر مع برامج التنمية الإنتاجية

فى هذا الصدد، وبشأن الاقتراح المبتكر الذى اعتمده السيناتور أدواردو سوبليسى، بشأن تقسيم الدخل إلى دخل أساسى وحافز للمستفيدين بحيث لا يتجاوز الدخل الاجمالى السقف المحدد من قبل البرنامج، حتى لا يتم الاستبعاد تلقائيا. وفقا لما قدمه جوستافو جورديلوا دى اندا، الممثل الاقليمى لمنظمة الفاو بتشيلى. فى ندوة العام الثانى للبولسا فاميليا، فى أكتوبر 2005، فى برازيليا.

اتضح أن سياسات الدعم الاجتماعى اعتمدت على المساعدات والدعم الخيرى والدينى. وانتهى ذلك النموذج تزامنا مع سن الدستور

الاتحادى فى عام 1988، حيث أصبحت المساعدات هى أعمال سياسية لحماية الحقوق الاجتماعية، وأصبح لها شكل اكثر دقة، يتمثل فى حق الضمان الاجتماعى للمواطن، الذى يشمل كلا من حق المواطن فى الرعاية الصحية، والدعم والضمان الاجتماعى.

سابقا، كان القانون الرئيسى للمساعدة الاجتماعية LOAS، والذى تم اقراره فى عام 1993، ذلك القانون الذى ترك انطباعا واضحا بأن سياسة الدعم الاجتماعى هى سياسة للضمان الاجتماعى لا تعتمد على التسجيل أو الاشتراك، فهى تقوم بتوفير الحد الادنى من المعايير الاجتماعية من خلال مجموعة متكاملة من الإجراءات والمبادرات العامة لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطن (Monfredini، 2003).و التى تصبح لها شكل مشروع من خلال ضمان الحقوق الاجتماعية، وحمايه المواطن من المحن الناجمة عن المرض، والشيخوخة، والهجر، والبطالة، وانهيار الأسرة والاستبعاد الاجتماعى .

المساعدات الاجتماعية التى تم تشريعها من خلال القانون الرئيسى للمساعدة الاجتماعية LOAS تركز على تقديم العون للمواطن فى حالات الضعف والفقر. وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون، أن المساعدات الاجتماعية تأخذ شكلين اثنين، وهما: الشكل المحافظ أو المقيد، والذى يستهدف شرائح المواطنين الذين يعيشون فى الفقر المدقع، والشكل العام أو الشامل، الذى يعمل على نطاق أوسع، ويتقاطع مع السياسات الاجتماعية الأخرى، مما ينتج نظاما اجتماعيا حديثا.

إن الاهداف العامة للقانون الرئيسى للمساعدة الاجتماعية LOAS، تتمثل فيما يلى:

حماية الأسرة، فى مرحلة الامومة، والطفوله، والمراهقة والشيخوخة.

حماية الاطفال من المراهقين.

تقديم المساعدات وإعادة التأهيل لسوق العمل.

مساعدة وإعادة تأهيل الأشخاص ذوى الإعاقة.

ضمان حد أدنى من الدخل لكبار السن وللمعاقين، من خلال دخل أسرى، يكون نصيب الفرد فيه على نحو ¼ الحد الأدنى للأجور.

قد يتم الخلط بين المستفيدين من الجمهور فى ظل سياسات الدعم الاجتماعى ونظرائهم الذين يعانون انعدام الأمن الغذائى. ولكن، نوضح أن تلك السياسات الاجتماعية تركز على فئات محددة من الجمهور، فئة ضعيفة تتوافر فيها العناصر الموضوعية لتقييم محدد كما فى حالات الإعاقات الجسدية أو العجز الاجتماعى...الخ. ولكن، هنا نريد ان نوضح أن حق المساعدة الاجتماعية الذى يخدم الجمهور من غير القادرين للوصول إلى اشتراكات الضمان الاجتماعى لا يلغى الحق فى الحصول على الغذاء. نحن بصدد نوعين من الحقوق يجب ضمانهما للمواطن، كل منهم له طريقته وخدمته الخاصة، بجانب الحقوق الاجتماعية الاخرى التى يكفلها الدستور، مثل الصحة، والعمل، والترفيه، والسلامة.

ومن هنا تأتى فكرة ان نظام الحماية الاجتماعية يجب أن يضمن سلسلة من الحقوق للمواطن، والتى من أهمها وأبسطها هو حق الغذاء، لكونه الضمان للحياة، أى وبعبارة أخرى، هو حق غير تنافسى أو غير قابل للمنافسة، ولكنه أساسى مكمل.

كيفية التوافق بين السياسات العامة والعمل التطوعى الاجتماعى؟

من الأمور التى تواجه الخطط التنفيذية لسياسات الأمن الغذائى والتغذية، هى العلاقة مع المنظمات الاجتماعية القائمة بهذا الدور، مع التركيز بشكل خاص على قطاعات الكنيسة والمنظمات الخيرية،

بالإضافة إلى الضغط التسويقى الاجتماعى من قبل الشركات والمتطوعين .

المنظمات غير الحكومية التى تعمل على مكافحة الجوع وتقوم بتوفير الأمن الغذائى طالما أرادت وبقوة المشاركة فى صياغة السياسات المطبقة فى البلاد فى هذا الشأن. فجاء إنشاء المجلس الوطنى للأمن الغذائى والتغذية (كونسى) conse فى عام 2003 على نفس الطريقة التى أنشىء بها سابقا فى عام 1993، ولكن بدون طابع تنفيذى فى هذه المرة، حيث انه كان له هدف يتبلور حول تلبية مطالب تلك المنظمات. فعندما ننظر إلى العلاقة بين القطاع العام والمجالس المحلية الوطنية، فى مجالات مثل مجال الصحة والرعاية الاجتماعية، يتبين أن هناك نمطا وأسلوبا شائعا بينها.

نحن بصدد مطالب متكررة من جانب المجتمع المدنى، تتمثل فى: زيادة المشاركة فى صنع القرار، وزيادة موارد الميزانية وان تكون السياسات أكثر جرأة وسرعة. ونحن نتفق مع ذلك، بل نرى أن سياستنا لا يمكن أن تكون مختلفة عن تلك المطالب، بالأخص فى المجلس الوطنى للأمن الغذائى والتغذية.

من المهم أن نذكر أن هيكل مشاركة المجتمع المدنى فى شكل مجالس ومجموعات هو شكل جديد، وسيفيد كثيرا فى التعلم والتطوير. أى وبعبارة أخرى، انه لا ينبغى أن نتنبأ أو نتصور شكلا لعلاقة مستقرة وفى شكلها النهائى من المسئولية المشتركة مع الجهات الحكومية فى فترة قصيرة من الزمن. بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من ممثلى المجتمع المدنى ورؤساء الكيانات التى تقدم الدعم للمواطن يتلقون تمويلات مباشرة من الحكومة الاتحادية لتطوير عملهم، مما قد يخلق صورة إلى حد ما قد تكون شائكة.

الاختلاف الرئيسى بين ممثلى المجتمع المدنى والحكومات هو إيقاع العمل والزمن السياسى، كل منهم له صورته الخاصة. فالحكومة تعمل لأربع سنوات، ومع مرور الوقت تكون الفرصة أصعب لتحقيق النتائج المرجوة. بالنسبة لمشروع الجوع صفر بشكل خاص، كان الزمن السياسى المخصص له هو أيام، أو أسابيع، نظرا للتوقعات التى تم إنشاؤها حول هذا المشروع. لكن فى حاله المجتمع المدنى قد تختلف السياسات لاختلاف الزمن السياسى.

كانت هناك صعوبة من قبل المجتمع فى تفهم برنامج الجوع صفر كسياسة عامة، ويرجع السبب فى ذلك إلى ما يلى:

معاناة البرنامج فى عامة الأول لتغطية أعلامية مفرطة بخصوص اللأعمال التطوعية الموجهة للبرنامج من جانب المجتمع المدنى. فأمام التبرعات والدعم المقدم من جانب الاشخاص وفى صور استعراضات وألعاب وحفلات لجمع التبرعات الخيرية، اعتمد برنامج الجوع صفر بشكل أساسى على المجتمع المدنى، وكانت هذه الأخبار هى السائد حينذاك فى السنة الأولى للبرنامج (أى غياب تام لدور الدوله فى عملية التمويل)

زيادة الصراع مع المنظمات الخيرية بسبب دخول منافس له وزن، وهى الحكومة نفسها، للمساعدة فى أعمال التضامن.

قام المجلس الوطنى للأمن الغذائى والتغذية (كونسى) بتنسيق وإعداد القانون الأساسى للأمن الغذائى والتغذية (لولازن) وإحالتة إلى الكونجرس. القانون وضع استراتيجية دائمة وإلزامية للأمن الغذائى والتغذية (SAN) دائمة وإلزامية داخل نظام دعم اجتماعى وصحى موحد.

وفقا لمشروع القانون الأساسى للأمن الغذائى والتغذية (لولازن)، النظام الوطنى للأمن الغذائى والتغذية تم تصميمه على أساس التكامل بين هيئات الاتحاد، والولايات، والمحليات، والمؤسسات الخاصة التى تؤثر فى نظام الأمن الغذائى بشكل كبير، والتى تفصح عن رغبتها الدائمة فى الانضمام إلى النظام الذى يهدف إلى صياغة وتنفيذ سياسات وخطط الأمن الغذائى، ويعمل على تشجيع تكامل الجهود بين الحكومة والمجتمع المدنى والقيام بالمراقبة والرصد وتقييم الأمن الغذائى فى البلاد.

المؤتمر الوطنى للأمن الغذائى، كان له دور رئيسى فى وضع المبادئ التوجيهية وأولويات السياسة الوطنية، بالإضافة إلى وضع خطة الأمن الغذائى التى سيتم ادراجها ثم اتباعها فى المجلس الوطنى للأمن الغذائى والتغذية كونسى. والهيئة الاستشارية الفورية لرئيس الجمهورية. والغرفة الوزارية للأمن الغذائى، والتى تتألف من وزراء وأمناء لهم مسئولية مشتركة فى أدارة الملفات الخاصة بالأمن الغذائى، والتى بدورها ستكون مسئولة عن إعداد سياسة وطنية وخطة كامله لاستراتيجية الأمن الغذائى فى البرازيل.

بشكل مختلف عن النموذج المستخدم فى قطاع الصحة والدعم الاجتماعى، ومن خلال المشروع الجديد، الذى يتمثل فى انشاء المجلس الوطنى للأمن الغذائى والتغذية كونسى، ذلك المجلس الذى أخذ على عاتقه تقديم النصيحة والارشاد والتواصل بشكل مباشر مع الرئاسة. بدلا من تداول المعلومات من خلال وسيط. وكان هدف المجلس أيضا أن يتم التنفيذ من خلال لجنة وزارية مشتركة بدلا من وزارة بعينها، والذى كان له تأثير واضح وثقل وسيتم أعتباره محورا مسموعا ومميزا..

ولكن ما هو أفضل نموذج للتأسيس؟

هتمت دول أمريكا اللاتينية الأخرى ممن ناقشت قضية إنشاء سياسات الأمن الغذائى بشأن الإمدادات الغذائية وحماية المزارعين لديهم. كما هو الحال فى المكسيك، التى تناقش أيضا إنشاء قانون للأمن الغذائى. وفقا للنسخة الأولية لقانون التخطيط للسيادة وللأمن الغذائى والتغذيه الزراعية « اللجنة الزراعية والثروة الحيوانية فى القصر التشريعى، أصدار –2005 ينص القانون على وضع إطار قانونى لضمان توفير الأمن الغذائى والزراعى فى المكسيك، ويكون له أهمية وأولوية ملحة، كأساس للسيادة وللأمن الغذائى للأمة المكسيكية«.

برنامج الأمن الغذائى فى فنزويلا أيضا لديه محور قوى موجه إلى الإمدادات الغذائية. وينص القانون على « خطة التنمية الوطنية من عام 2001 وحتى عام 2007 – تؤكد أن الاكتفاء الذاتى بالنسبة للبلاد من الإمدادات الغذائية يعتبر هدفا ذا أولوية فى سياسة الأمن الغذائى، مع أهمية إنشاء احتياطيات من المنتجات الأساسية للمواطن «.

يتضح لدينا أن هذه الدول قامت بالعمل من خلال مؤسسات تعمل بشكل مركزى من خلال وزارة الزراعة والثروة الحيوانية.

فى البرازيل، لا نعتقد أن لدينا قضية أو مشكلة فعلية بخصوص الإمدادات الغذائية للأمن الغذائى، فقد تم التغلب على مثل تلك المشاكل فى العقود الماضية، واليوم، البرازيل تعتبر من أهم الدول المصدرة للسلع الرئيسية فى العالم. وبذلك استطاعت البرازيل أن تحقق تقدماً ملحوظا فى تنفيذ الإجراءات التى تعزز من سياسات الأمن الغذائى.

وإضافة إلى ذلك، نرى أن فى السنوات الأولى للبرنامج تم تحقيق انجازات بسبب وجود قطاع وزارى محدد لمثل تلك الاجراءات، التى

كانت بمثابة المنفذ والقائم بسياسات لم تكن موجودة سابقا، من خلال ميزانية متوفرة، والتى تعتبر من أهم الاسباب التى أدت إلى إنجاز مثل تلك السياسات، بجانب التنسيق الفعال فى تنفيذ بعض البرامج على المستوى الاتحادى والولايات والمحليات.

كان العمل على تطوير السياسات ممكن إلى حد كبير نتيجة لوجود نموذج أولى معتمد، بالاضافة إلى وجود مخصصات مالية تقدر بـ 1.8 مليار ريال برازيلى خلال العام الأول. مثل تلك المخصصات والموارد كان لها أثر كبير بعد فترة من الصعوبات مر بها المجلس الوطنى للأمن الغذائى والتغذية (كونسى) فى 1993 لتوفير موارد للأمن الغذائى فى الميزانية وإطلاق سراح الميزانية. فكان لوجود كونسى جديد فى عهد لولا داسيلفا ضرورة ملحة لضمان التزام الحكومة فى تحقيق الأمن الغذائى والتغذية كهدف إستراتيجى، وكذلك لمطالبة الحكومة بتطوير سياسات وأشكال الرقابة الاجتماعية فى البرامج الاجتماعية، ولا سيما فى بولسا فاميليا.

من المهم أن نذكر أن القوة السياسية للمجلس الوطنى للأمن الغذائى والتغذية كونسى ستكون أكبر وأكثر بقدر استقلاليته عن الحكومة، وكان أكثر حدة فى تعامله مع مطالب المجتمع المدنى، حيث أنه سيقوم بأعمال هادفة وفعالة وسيقوم باقتراحات وحلول لتوجيه عمل الحكومة فى المنطقة.

كيف تم ربط الأمن الغذائى بباقى السياسات الاجتماعية الأخرى؟ وهل كان تابع أم متبوع؟

مشكله هذه القضية تكمن فى حقيقة التعتيم الذى يحدث عندما يتعلق الأمر بالسياسات الهيكلية التى تهدف للتغلب على الضعف، والتى تضم كل المجالات الاجتماعية.

البديل المؤسسى لحل هذه المسأله بشكل نظرى تركز على تسليط

الضوء على قضية الحصول على نوعية ذات جودة من الغذاء من خلال قطاع حكومى محدد ودائم لضمن السياسة الاجتماعية للحكومة. المبرر المنطقى لكل تلك السياسات هو معالجة الغذاء باعتباره حق إجتماعى، مثل الصحة والتعليم والعمل والرعاية الاجتماعية، لأستئناف مفهوم الأمن الاجتماعى الذى تم اقراره فى دستور 1988. وهذا يعنى أنه كان يجب توفير الخدمات الملائمة للمواطن، من خلال قطاع عذائى مسئول، قادر على توفير نوعية جيدة من الغذاء. وستبقى مسألة التنسيق، التى سوف تجد طريقها للحل فى اطار سياسات أكثر مرونة للرعاية الاجتماعية من جانب الحكومة، فى ظل الامن الغذائى كقضية اساسية.

يمكن صياغة وتنفيذ ومتابعة الاجراءات المتعلقة بسياسات الغذاء بصورتها الشاملة من خلال وزارة، أو شركة، أو مؤسسة تابعة الصحة، بحيث يكون شغلها الشاغل هو المصالح والآراء التى يعرب عنها المجتمع المدنى فى أطار للمجلس الوطنى للأمن الغذائى والتغذية (كونسى). اتخذت الحكومة موقف واضح تجاه تلك المواجهات، لضمان تنفيذ نظام متكامل للضمان الاجتماعى وللحماية، فهى سياسة تهدف إلى ضمان حق المواطن، المتمثل فى الغذاء والتعليم والصحة وحقوق العمال ومساعدة الفئات الضعيفة.

الحد من الفقر يعنى بالضرورة اعتماد نموذج للنمو المستديم من خلال توزيع الدخل، واستعادة تطبيق الحد الأدنى للأجور وزيادة فرص الحصول على السلع والخدمات العامة مثل الإسكان والصرف الصحى والغذاء والتعليم والصحة. فنحن نرى أن الاقتراح الأخير اعتمد نموذج مختلط فى التعامل مع الحقوق الاجتماعية بشكل شامل، ولكنه أيضا تآلف من سياسات هادفة لمساعدة الأسر الضعيفة التى تعانى انعدام الأمن الغذائى.

المسار المؤسسى المقترح هنا يعنى طرح مختلف السياسات العامة المتكامله لمعالجة مشكله الفقر وأنعدام الأمن الغذائى. فعلى الرغم من اللامركزية فى تنفيذ السياسات، تم بذل الجهود فى التنسيق، والصياغة، والمتابعة، والمراقبة من قبل الحكومة المركزية لتحديد الأولويات، وتعزيز التنسيق بين مختلف المستويات فى الدولة.

obeikan.com

(ج) المطاعم الشعبية

نمو وتطور المدن، والانتقال من الريف إلى الحضر أدى إلى زيادة المسافات بين أماكن المعيشة وأماكن العمل، ويعتبر ذلك من الاسباب الرئيسية لعدم القدرة على تناول وجبات الطعام فى المنزل.

و قد يترتب على ذلك احضار العامل الطعام المعد مسبقا بواسطة ربة المنزل إلى العمل، أو إلى تناول الطعام فى المطاعم. والذى نما فى السنوات الأخيرة من حكم لولا داسيلفا بشكل كبير، وأصبح يستنفد ما يقرب من 25% من ميزانية الأسرة.

تتفاوت هذه النسبة بشكل كبير وفقا لمستوى الدخل، حيث تقدر بـ 12.4٪ فى الأسر ذات الدخل الشهرى الذى يصل إلى عدد 2 من الحد الأدنى للدخل، و36.2 ٪ فى تلك التى تحصد أعلى من عدد 30 الحد الأدنى للأجور.

فى كثير من الاحيان، تكون مشكلة تناول اطعمة غير صحية اكبر من عبء الميزانية، فضلا عن العمل المضاعف لربة الاسرة فى إعداد وجبات الطعام.

كل تلك الظروف كانت اداة ضاغطة على الحكومة لإيجاد حل والقيام بأعمال ونماذج جديدة لتوفير الأمن الغذائى، وفى الوقت نفسة تشجيع وخلق فرص عمل للنهوض بالإنتاج المحلى.

فجاء إنشاء المطاعم الشعبية فى المناطق المكتظة بالعمال، مثل مناطق وسط المدينة والذى يعتبر ذا أهمية كبيرة، فهو عمل اجتماعى يمكن ان يتم إلى جانب القيام بالتغذية المدرسية، وتوزيع الطعام على الفقراء والخدمات العامة المقدمة للمستشفيات وللسجون. فمن خلال تلك الأعمال الاجتماعية، تتجاوز المحليات الدور الرقابى البحت وتتجه إلى العمل الفعلى من خلال توفير الغذاء.

وبذلك قامت الادارات المحلية بعملية اعداد وتشغيل المطاعم الشعبية من خلال الجهات التعاونية، وامدادها بالغذاء بشكل يومى بأسعار فى متناول الأيدى، حيث تضمن وجبات غذاء ذات جودة للمواطنين.

الأمن الغذائى

توفير وجبات ذات جودة يتطلب تنوعا غذائيا وليس فقط زيادة كمية الطعام المعروض. لذلك شملت فكرة اعداد الغذاء من خلال المطاعم الشعبية توفير وجبات ذات قيمة غذائية، فضلا عن اتاحة شكل جديد من اشكال استهلاك الغذاء التقليدى فى كل المناطق.

استغلال الغذاء بشكل غير تقليدى تعنى على سبيل المثال استخدام الاجزاء غير المستخدمة فى الخضر والفاكهة ، ليس فقط للتوفير، ولكن لما قد تحتويه على فوائد غذائية وخصائص غذائية ذات قيمة عالية، والتى قد لا تكون موجودة فى الأطعمة التى تؤكل بكثرة وبشكل متكرر.

بهذه الطريقة، سوف تساهم المطاعم الشعبية بشكل فعال وحقيقى فى تطوير ثقافة التعليم الغذائى للمترددين عليها، وتعزيز الممارسات والعادات الغذائية الجديدة الصحية.

استخدام المنتجات المتاحة فى الاقليم يسمح بتقليل التكلفة، فضلا عن توفير فرص جديدة للأسر الريفية القريبة. ولكن، قد تعنى بشكل اكبر، اعطاء قيمة لثقافة الغذاء المحلية وإعادة حيوية العادات الغذائية الصحية التى استطاعت المنتجات المصنعة ان تمحوها على مر العصور.

تنظيم أداء المطاعم الشعبية

من الممكن ان تقوم المحليات بالعمل على تنظيم طريقة تشغيل المطاعم الشعبية عن طريق اعطاء الأولوية لشراء الأغذية المنتجة محليا، وخصوصا من أسواق التضامن وإنتاج الأسر الزراعية.

ويمكن أيضا أن يقوم المطعم الشعبى بتقديم دورات لتعليم فن الطهو، خدمة النادل، النظافة، وإدارة الأعمال الصغيرة. وقد يعتمد ذلك على حجم المطعم.

من خلال دور المطاعم الشعبية والتى تعتبر محورا رئيسيا لتوفير وظائف جديدة وزيادة دخل العاملين، فمن خلال تشجيع الانتاج المحلى للغذاء والوصول إلى مناقشات إيجابية بخصوص قائمة الطعام والقيام بالمناقصات العامة من أجل ضمان الحصول على أفضل الأسعار، وصولا إلى إنشاء جمعية تعاونية للعمال الذين يقومون بإعداد الطعام، بالإضافة إلى التأكد من نظافة وصيانة الموقع وتشجيع توفير خدمات جاذبة صغيرة فى محيط المطعم سوف يتأكد الدور الفعال للعمل الاجتماعى من خلال المطاعم الشعبية.

قبل تحديد أسعار الوجبات، ينبغى أولا الأخذ بعين الاعتبار التكلفة الفعلية لكل وجبة، بالإضافة إلى دراسة القوة الشرائية للجمهور الذى سيحضر فعلا إلى المطعم للحصول على الطعام. من الممكن تحديد أسعار ثابتة وموحدة، أو إنشاء مجموعات مختلفة من الاسعار من شأنها خدمة وتقديم الدعم للمستحقين. حيث تم دراسة واتخاذ تلك القرارات من قبل مجلس إدارة المطعم، فى ظل وجود ممثلين من قطاعات مختلفة من السكان المترددين على المطعم.

وايضا التفكير فى وضع أسعار مخفضة لوجبات الأطفال، وإعفاءات للمتقاعدين وللعاطلين. وأيضا إعفاء الآباء والأمهات ذوى الدخل المنخفض ممن لديهم أطفال ملتحقون بالمدارس.

بيئة المطاعم الشعبية

فى ظل هذه الظروف، تم العمل على ازالة فكرة وصورة ان المطاعم

الشعبية هى مطاعم تعمل على توزيع الطعام على الطبقة الفقيرة. فمن الضرورى الاهتمام بطرق تقديم الطعام، لكى تكون بشكل يحترم كرامة واختيارات المترددون على المطعم. الاهتمام بتوفير بيئة بسيطة من أجل اقتصاد مادى يجب أن يوازيه توفير راحة لمستخدى المطاعم الشعبية. وكل هذا يعنى الاستثمار بكل حكمة فى الأثاث المناسب والديكور والمرافق التى يجب ان تكون مقبوله بصريا.

تم أيضا الاهتمام بأدوات المائدة وغيرها من المواد المستخدمة لتقديم الطعام. فضلا عن الاهتمام بالقائمين على العمل داخل المطاعم الشعبية، من خلال الحفاظ على مستوى النظافة الشخصية، والحفاظ على بيئة نظيفة لخدمة المجتمع البرازيلى.

بالإضافة إلى توفير جو من الحميمية بين المترددين على المطاعم الشعبية. فيمكننا استخدام أماكن تتناول الغذاء للعمل على تشجيع الاتصال بينهما، من خلال استخدام طاولات جماعية وغيرها.

يجب ألا يكون المطعم الشعبى مقصورا على تناول الطعام، بل يكون مكانا إجتماعيا له تأثير على المواطن والمواطنة.

فعلى سبيل المثال، تم استغلال تلك المطاعم فى الانشطة الثقافية، من خلال تشجيع مجموعات من الأشخاص المترددين على المطاعم الشعبية للعمل على ابتكار وتنفيذ برامج ثقافية جديدة. تلك الاجواء الإنسانية سوف تسهم فى تشجيع استمرارية العمل الاجتماعى والحفاظ عليه والمشاركة فى إدارتها.

وتم استخدام المكان فى مراجعة تصرفات وسياسات حكومة المحليات، واجراء اجتماعات الميزانية التشاركية، أو أى من أشكال الاتصال بين المواطن والحكومة. حيث يمكن تقاسم تلك المساحات بهدف

تنفيذ اعمال أخرى تخدم المرافق العامة، مثل: غرف صغيرة الحجم لتوفير الاتصال بشبكة الانترنت وأماكن لخدمة المواطن ومساحات متعددة الاستخدامات للحملات وللأنشطة الخاصة بالبرامج الصحية الوقائية والتسجيل فى البرامج الاجتماعية وغيرها.

النوع

إلى جانب قيام المطاعم الشعبية بتحسين الوجبات الغذائية فهى أيضا تعمل على وتساعد فى تخفيف الأعباء الملقاة على كتف المرأة البرازيلية، خاصة من ذوى الدخل المنخفض، لما تواجهه من عناء فى إعداد الطعام للأسرة بأكملها.

المطاعم الشعبية قد تكون سببا رئيسيا فى إزالة عبء تحضير المرأة البرازيلية للوجبات الزائدة فى المنزل والتى يحملها الرجل إلى العمل، مما قد يؤدى إلى توفير الوقت والجهد والاموال، وذلك لما تقدمه المطاعم الشعبية من وجبات بأسعار تعادل أو أقل بكثير من تكلفة المواد الغذائية المحضرة فى المنزل. ولكى نتأكد من الإيجابيات يجب القيام بدراسة حول ما تنفقه الأسرة فى المتوسط بسبب تحضير وجبات الطعام الزائدة.

مثل تلك الدراسات قد تلفت الانتباه أيضا إلى الوقت الذى قد توفره ربة المنزل أو المرأة العاملة والذى قد تستغله للبقاء مع أطفالها على سبيل المثال، أو مع زوجها أو استغلاله فى أشياء أخرى كثيرة.حيث أنه فى كثير من الأحيان لم تسمح الظروف بالكشف عن النتائج الحقيقية عن عمل المرأة لفترتين، أى خارج المنزل وداخله، وما قد يسببه من أثار سلبية على الصحة الجسدية للمرأة، من توتر وأرق، وتأثير على الصحة النفسية، والذى قد يؤدى إلى الإكتئاب وقلة الاعتزاز بالنفس والذى هو من الأعراض الأكثر شيوعا فى مثل تلك الحالات.

جانب آخر يجب الوقوف عليه فى قضية عمل المرأة لفترة طويله، يتمثل فى عدم توفر الوقت اللازم لإعداد غذاء متوازن صحيا يلبى احتياجات الأسرة، مما قد يؤدى إلى نقص فى المواد الغذائية الأساسية.

إعداد الطعام عادة يكون مرتبطا بالنساء بشكل مباشر، وهذا يمكن أن يكون بداية مناقشات أخرى كثيرة مرتبطة أيضا بالعلاقات بين الجنسين.

فعلى سبيل المثال، قد تكون لدورات الطهو التى يتم اعداها فى المطاعم الشعبية دور مهم للتفكير فى دور الرجل والمرأة فى إعداد وجبات الطعام، وقد تمتد إلى مناقشات تتعلق بحقوق المرأة، وفى الفرص المتاحة فى سوق العمل، ثم إلى أشكال التغلب على العنف الجنسى، من خلال الأمومة والقضايا القانونية.

تجربة المطاعم الشعبية

من أمثلة المطاعم الشعبية التى تعمل بالفعل مطعم فى مدينة بيلوهوريزونتى، بولاية ميناس جيرايس، يقع فى وسط المدينة، ويقدم نحو 4000 وجبة يومياً. يتم فيه العمل بالتعاون مع القطاع المحلى لوزارة التموين (SMAB). يتم تموينه بنوعين من الأطعمة، أطعمة سريعة التلف، والتى يحصل عليها المطعم من خلال العطاءات اليومية. وأطعمة غير قابلة للتلف، والتى يتم شراؤها فى فترات حصادها مرة واحدة خلال العام، مما يضمن سعرا جيدا وتجنب نقص تلك المواد.

يقوم المطعم بتعيين اليد العاملة من خارج القطاع الحكومى والتى تتألف من 54 موظفا لكل مطعم، من بينهم مديرإدارة، خبير تغذية، فنيا تغذية، 6 طهاة، 33 من مساعدى الطهو، مساعدا مكاتب، ومشرفو قاعة تقديم الطعام.

أوقات عمل المطعم الشعبى تبدأ من الساعة العاشرة والنصف صباحا وحتى الثانية والنصف مساء. والتكلفة النهائية للوجبة هى 2.52 ريال تقريبا، شاملة الخدمة والضريبة. ويتحمل المواطن 1 ريال وتقوم المحليات بتحمل الباقى. ويبلغ متوسط الوقت حتى يتم تقديم الطعام 15 دقيقة(فترة الانتظار).

قائمة الغذاء الرئيسة تتكون من لحوم حمراء أو بيضاء، والأرز، والفاصوليا، وعصير. فى فترة المساء، يعمل المطعم بداية من الساعة 17:00 وحتى الساعة 20:00، ويتم تقديم حساء مع الخبز.

سياسة المطاعم الشعبية هى الاستفادة بقدر المستطاع من الأغذية، عن طريق استخدام قشر الثمرة والساق وحتى البذور. ويتم تعبئة المتبقى من الوجبات وتحويلها إلى سماد عضوى، عن طريق شركة تنظيف المناطق الحضرية، والتى تستخدمها كسماد للحدائق فيما بعد.

بالإضافة إلى عمل المطعم الرئيسية المتمثلة فى تقديم الطعام، يوجد اماكن أخرى مخصصة لانشطة مختلفة مثل: مساحة خاصة لإذاعة راديو تعمل على تجميع الأخبار وعرضها بشكل يومى. مساحات خاصة لتقديم القهوة، أماكن لأسر المزارعين لبيع الفاكهة والخضراوات الطازجة والتى تم شراؤها من خلال عطاءات عامة، ورش عمل خاصة بالتغذية وتقديم النصائح من خلال خبراء تغذية مثل أسبوع الكوليسترول.

من بين إجمالى المترددين على المطاعم الشعبية هناك نحو ٪13 ممن يعادل دخلهم عدد 1 من الحد الأدنى للأجور، و٪27 ممن يعادل دخلهم عدد 2 رواتب من الحد الادنى للأجور، و٪23 ممن يعادل دخلهم من 2 إلى 3 رواتب من الحد الادنى للاجور، و25% من المترددين على المطاعم الشعبية تعادل رواتبهم عدد 5 رواتب من الحد الادنى للأجور.

كل هذا يؤكد لنا أن تلك المبادرة لا تفيد فقط الطبقة الفقيرة.

يمكن للمترددين على المطعم الشعبى إبداء الرأى والمشاركة فى التنظيم وفى حركة سير المطعم من خلال صندوق الاقتراحات أو من خلال جمعية المستخدمين الخاصة بالمطعم.

obeikan.com

(د) الإصلاح الزراعى الأسرى

تبين الاحصائيات أن أكثر من ثلث سكان البرازيل يعيشون فى 89% من الولايات التى تكتظ بالمناطق الزراعية، حيث أفادت أحدث دراسة استقصائية (عينة من الأسر) (PNAD 2009) أن عدد السكان الناشطين اقتصاديا، والذين يقومون بأنشطة فى مجال الزراعة، يقدر بنحو 15.7 مليون، منهم 12 مليونا فى نظام الأسرة الاقتصادية، يشغلون نحو 4.3 مليون من الوحدات الأسرية، ما يعادل 24٪ من المنطقة المأهولة.

الأنشطة الزراعية الاخرى التى لم تندرج تحت مسمى الزراعة الاسرية، والتى تتم من خلال أرباب الأعمال والأعمال التجارية، تتم من خلال 809 آلاف منشأة، وتمثل 76٪ من المنطقة المأهولة.

فى عهد الرئيس لولا ومن بعده الرئيسة ديلما تم تفعيل نموذج التنمية المستديمة الذى ساهم بشكل كبير فى خفض الفوارق الاجتماعية والإقليمية وبين الريف والمدينة. ومن ناحية أخرى تم الاهتمام بالزراعة الأسرية التى تشكل 10٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى البرازيل. هو قطاع استراتيجى للبلاد وركن من الأركان الهامة لتطوير المشروع الاقتصادى والاجتماعى الوطنى.

فى عهد حكومة الرئيس لولا ومن بعده الرئيسة ديلما أصبحت الزراعة الأسرية تمثل 70٪ من مجموع المواد الغذائية التى تصل إلى مائدة طعام البرازيليين، فأصبح قطاعا استراتيجيا لإحداث تنمية حقيقية فى البلاد.

فى عهد الحكومات السابقة كان الريف يعانى من تركز ملكية الأراضى، والديون والفقر، فقد تغيرت كل هذه الظروف بشكل كبير

مع وصول لولا إلى رئاسة الجمهورية. فلدى المزارعين الآن سياسة متكامله للائتمان، ولديهم مساعدات تقنية، وسياسات تسويق لمنتجاتهم، وتأمين وضمان أسعار.

جاءت فكرة برنامج خطة حصاد الأسرة الزراعية من قبل الرئيس لولا فى عام 2003، ليقدم فى كل عام المزيد من الموارد ويضيف تطورات جديدة، وتحولات ايجابية دائمة.

البرنامج القومى لدعم الزراعة الأسرية PRONAF

كان لهذا البرنامج وجود فى ظل الحكومات السابقة ولكن 76% من المنشآت الأسرية لم تتمكن من الوصول إليه والاستفادة منه. الرئيس لولا والرئيسة ديلما قاما بإتاحة البرنامج للبرازيل بأكملها بشكل بسيط وسهل، وتمت مضاعفة حجم الائتمان لاكثر من عشرة أضعاف، من 2.2 مليار ريال برازيلى فى 2002–2003 إلى 24.1 مليار فى 2014–2015.

التقدم الملحوظ لهذا البرنامج خلال السنة الأولى للرئيس لولا، جاء نتيجة مفاوضات مكثفة ناجحة بين الحكومة الاتحادية والجهات التى تمثل القطاع، مثل الاتحاد الوطنى لعمال الزراعة (CONTAG)، واتحاد عمال الزراعة الأسرية (Fetraf)،و حركة العمال المعدمين (MST)، وحركة المتضررين من السدود (MAB) وحركة صغار المزارعين (MPA).

الاهتمام بالزراعة الأسرية ساهم على الحد من الفقر والقدرة على النمو فى البلاد. فنتائج بيانات المعهد البرازيلى للجغرافيا والإحصاء IBGE تظهر أن الحد من عدم المساواة الاجتماعية فى المناطق الريفية كان أسرع منه فى المناطق الحضرية، وهى النتيجة المباشرة والطبيعية

لتلك السياسات العامة التى تنفذ منذ عام 2003.

وكخطوة فى طريق اللإصلاح الزراعى، قام الرئيس لولا ومن بعده الرئيسة ديلما بتسوية أوضاع 771 الف أسرة فى مساحة 51 مليون هكتار. فالمعنى الحقيقى للديمقراطية فى مناطق الريف يتمثل فى زيادة الدخل وتوفيرفرص العمل، فعملية الاصلاح الزراعى كانت ومازالت تحديا له مكانته التاريخية فى عهد حكومة الرئيس لولا والرئيسة ديلما.

ما تم فى عهد الرئيس لولا وما تم حتى الان فى عهد الرئيسة ديلما معا بالنسبة لإنشاء المساكن، كان له أثر كبير، حيث تلقت 771 ألف أسرة سند ملكية أراض فى السنوات الـ 12 الماضية، أى أكثر من نصف إجمالى المستفيدين فى تاريخ الإصلاح الزراعى بأكمله فى البرازيل(وفقا لبيانات INCRA).

و تم أيضا انشاء 3902 مسكن فى كل الولايات، على إجمالى 51 مليون هكتار، أى نحو 56% من إجمالى الاراضى المخصصة للاصلاح الزراعى فى تاريخ البرازيل.

و أصبح لهؤلاء المزارعين مزايا ائتمانية، ومساعدات فنية، وبناء وترميم للمنازل، وطرق ومياه وكهرباء، وبذور من أجود الأنواع، وضمان لبيع الحصاد، والتوسع فى المستويات التعليمية وغيرها من المزايا الأخرى، كل تلك المزايا تعطى لهم الحق فى الزراعة والحصاد والعيش بكرامة.

الاستثمار فى تأهيل المساكن

قامت حكومة الرئيسة ديلما بتسهيل إجـراءات الحصول على الأراضى حيث بدأت الاجراءات الأولية لإنشاء مساكن جديدة لاحتواء جدول البرامج الاستثمارية مثل مينيا كازا منيا فيدا (بيتى هو حياتى)

ولوز برا تودوس (ضوء للجميع)، فكان لأول مرة يتم منح سكان الريف برنامج اسكان خاص.

استفادت 180 ألف أسرة من المرحلة الأولى لهذا البرنامج، وقد ساعد أيضا برنامج أجوا برا تودوس(مياه للجميع) على توفير مياه صالحة للشرب فى البيوت الريفية بنسبة ارتفعت من 53% فى 2001 إلى 74% فى عام 2012، وأيضا توفير خزانات لعدد 750 ألف أسرة. وجاء برنامج لوز برا تودوس (ضوء للجميع) لكى يوفر مصابيح كهربائية فى المنازل الريفية بنسبة 97% والتى كانت من قبل على نحو 78% فى عام 2001.

و تم أيضا الاهتمام بقضية تسوية الديون وتم تيسيرها من خلال تخفيضات للديون والتى تصل إلى ٪80.

بموجب مرسوم عام 2013 تستطيع 947 ألف أسرة اعادة التفاوض على الديون المستحقة، والعودة لنظام القروض الانتاجية، من خلال تعبئة ثمانية ملايين هكتار لإنتاج الغذاء.

قامت الحكومة بتوفير المساعدة التقنية، والتى يستفيد منها حاليا عدد 349 أسرة، ووفقا لتقارير وزارة التنمية الزراعية (MDA)، سيتم مد تلك الخدمات إلى مايقرب من 100 ألف أسرة أخرى بحلول نهاية عام 2014.

فى عام 2014، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتقديم المساعدة الفنية والإرشادات الزراعية (ANATER)، وذلك لدعم المزارعين لاستخدام التكنولوجيات الحديثة والعمل على الزيادة الإنتاجية، مما قد يتيح مزيدا من التكامل بين الابتكار والبحوث التى وضعتها (EMBRAPA) والمساعدة الفنية والإرشاد الريفى. وقد وصلت استثمارات الحكومة

الاتحادية لتلك المساعدات لـ 1.1 مليار ريال برازيلى فى 2014، عوضا عن 56 مليونا فى 2002. الهدف هو ان فى خلال 5 سنوات كل أسرة مسكن تستطيع أن تنتج ما يعادل 2 من الحد الأدنى للأجور. حيث تم العمل بمبدأ الأرض لمن يحتاجها، بأكثر سرعة وبكل أمان.

من البرامج المبتكرة للحكومة، برنامج الحصول على الغذاء PAA، الذى يتيح للمزارع ومنشآته الاقتصادية، والجمعيات التعاونية التسويق المباشر لمنتجاته. فأكثر من 5.6 مليار ريال برازيلى، تم الحصول عليها فى صورة منتجات عن طريق الزراعه الأسرية لخدمة مواطنى مناطق انعدام الأمن الغذائى، فضلا عن المرافق الصحية العامة، والتعليم، والمساعدة الاجتماعية. فقد بدأ أيضا برنامج التغذية المدرسية الوطنية (PNAE) فى الشراء من المزارع الأسرية، لفتح أسواق أخرى جديدة للمزارعين، من خلال شراء منتجات طازجة، واكثر صحية فى الوجبات المدرسية، فضلا عن تحفيز الاقتصاد المحلى وخلق فرص عمل.

فى عام 2013، تم انطلاق برنامج البرازيل الزراعية والذى من خلاله قامت الحكومة الفيدرالية بتشجيع المزارعين للانتاج بطريقة تضمن الاستمرارية بدون استخدام المبيدات الحشرية، للحصول على مواد غذائية أكثر صحة للمستهلكين.

كما قامت الرئيسة ديلما باطلاق ضربة البداية لبرنامج النمو السريع للريف البرازيلى PAC، والذى سعى لضمان بنية تحتية جيدة للوصول إلى المجتمع وتدفق الإنتاج. بالإضافة إلى برنامج النمو السريع، والذى قام بتوفير 18.071 ماكينة لعدد 5.071 محافظة باستثمارات قدرها 4.9 مليار ريال.

استقلال المرأة الريفية

منذ عام 2003، يتم العمل على تطبيق سياسات تدعو إلى تفعيل

مفهوم المواطنة وضمان الحقوق الاقتصادية للسيدات فى الريف. حيث يتم القاء الضوء على رغبة الكثيرين فى تفعيل التكامل الاقتصادى للعمال الريفيين لتكون الملكية المشتركة إلزامية على الإصلاح الزراعى، بما فى ذلك حق الحصول على بطاقة القدرة على ممارسة العمل الزراعى للجنسين، والتسجيل فى البرنامج الوطنى للعمل الريفى، وإنشاء خطوط ائتمان للسيدات، وإعمال برامج منظمة لإنتاج المرأة الريفية.

بالإضافة إلى ذلك، تم تفعيل وجود المرأة فى قنوات المشاركة والرقابة الاجتماعية من خلال السلطات الإقليمية، وأيضا من خلال القيام بإنجاز غير مسبوق لتحقيق التكافؤ فى صورة مشاركة المرأة فى المؤتمر الوطنى للتنمية الريفية المستديمة 2.

بداية من عام 2011، ومع الالتزامات التى تعهدت بها الرئيسة ديلما خلال مسيرة السيدات فى مارس 2011(مسيرة مرجاريدا)، بدأت إجراءات مكافحة العنف ضد المرأة من الريف والغابات، وتوفير خدمات سريعة وناجزة لمساعدة النساء فى حالات العنف.

دعم شباب الريف

يتم العمل على تشجيع بقاء الشباب فى المناطق الريفية من خلال تدابير من جانب الإصلاح الزراعى والبرنامج الوطنى الائتمانى للأراضى. حيث يتم تخصيص 5٪ على الأقل من أراضى ومساكن الإصلاح الزراعى ولأبناء وبنات المزارعين، وذلك لخلق ظروف حقيقية للملكية ولتشجيع الشباب للبقاء وللعمل فى الريف. كما أن هناك شروطا خاصة للحصول على الأراضى لشباب الريف، بالإضافة إلى السماح بالمفاوضات بين الورثة. فقد تم دعم سياسات للتوسع الائتمانى ولتقديم الدعم الفنى والتقنى وللإرشاد الريفى من خلال حكومة الرئيسة ديلما.

حقوق المجتمعات والشعوب الأصلية

تم تفعيل حقوق ملكية الأراضى للشعوب الأصلية والذى يعتبر تقدما كبيرا فى عملية التفاوض والمشاركة فى الحوار كجزء من استراتيجية تنمية المجتمعات والشعوب الأصلية، وهذا يتم من خلال توفير المساعدة التقنية والإرشاد الريفى لهؤلاء السكان، بهدف تأهيل عمليات الإنتاج وزيادة الدخل.

obeikan.com